خادم الحرمين الشريفين يوجه بإجراءات للحد من آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد ومعيشة المواطنين

مجلس التعاون

الرياض/واس:

أقر المجلس الاقتصاديالسعودي الأعلى في اجتماعه في الرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أربعة إجراءات للتعامل مع الأزمة المالية العالمية الحالية والحد من أي آثار محتملة لها على الاقتصاد الوطني. ووجه خادم الحرمين الشريفين الجهات الحكومية المعنية باستمرار متابعة الأزمة المالية العالمية الحالية، واتخاذ كل ما من شأنه الحد من آثارها على الاقتصاد الوطني ورفاهية ومعيشة المواطنين. كما وجه الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية في المجلس الاقتصادي الأعلى بمتابعة الأزمة بصفة مستمرة ودراسة آثارها ووضع اقتراحات محددة للتعامل معها ورفع تقارير دورية عن ذلك. واشتملت الإجراءات الأربعة التي أقرها المجلس على أن تستمر مؤسسة النقد في متابعة البنوك السعودية والحرص على سلامتها وتوفير السيولة اللازمة لها عند الحاجة، كما تتابع المؤسسة القيود الموضوعة على توفير السيولة للبنوك بمزيد من التخفيض في نسبة الاحتياطي وخفض تكاليف التمويل إذا اقتضت الحاجة، وأن تستمر الحكومة في ضمان سلامة المصارف المحلية والودائع المصرفية، ودعوة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق المواقف.

وإزاء ذلك طمأن خادم الحرمين الشريفين إلى أن أثر الأزمة المالية الراهنة على اقتصاد المملكة «سيكون محدودا بسبب النهضة الاقتصادية المحلية التي تعيشها البلاد وسلامة الوضع المالي للبنوك المحلية». واستند الملك في ذلك إلى أن الاقتصاد السعودي «يمر في الوقت الحاضر بمرحلة ازدهار ترتفع فيها معدلات النمو والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وأن مسيرة التنمية مستمرة».

ومما يبدو من تصريحات أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى المكلف الدكتور عبد الرحمن التويجري أن اجتماع المجلس أمس والذي تم بحضور صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وأعضاء المجلس والهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية، تمحور بالكامل في الأزمة المالية العالمية التي امتدت لتشمل مختلف دول العالم وتؤثر في وضع الائتمان والسيولة المالية وسلامة البنوك في تلك الدول، وتعرضت من جرائها جميع أسواق العالم المالية لخسائر.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله

أضواء

أخطر أزمة

من عام 1929 إلى 2008 لم تمر على أميركا أزمة أخطر من الأزمة المالية الحالية، وهو ما حدا بأوباما إلى استخدام بطاقة انتخابية تحت مسمى "أخطر أزمة"، وقد يكون أحد مؤشرات الفوز بالنسبة له في السباق النهائي مع ماكين وإن كنا نعتقد أن السياسة قلابة ولو في الثواني الأخيرة وإن بفارق 0.1٪.

عبدالله العوضي

خلال الثمانين عاماً وهو الحد الفاصل بين الأزمة المالية الأولى والأخيرة، مرت أميركا بأكثر من أزمة هزت أركانها بعيداً عن صوت المال أو الدولار ولغة الحروب، فقد عانت من ركود علمي وتعليمي استدعى تدخلات سيادية للإفاقة والانتعاش، فالصعود الروسي إلى القمر في الستينات وكارثة الرياضيات في التعليم في الثمانينات وإعصار كاترينا وتوابعها التي لم تنته بعد، هذه وغيرها لم تركع أميركا، تجاوزتها وبقيت على رغم هذه الضربات الموجعة من تحت الحزام إلا أنها لم تكن القاضية، لماذا؟ لأن النظام المالي الرأسمالي باستطاعته إعادة تدوير آلياته لاستيلاد الحلول الممكنة لإنقاذ نفسه من الورطات، وكذلك بالتبعية في العالم من حولها.

إننا لا نريد أن نقلل من الحجم الكارثي للأزمة المالية العالمية ولا نود أيضاً الطرق على وتر اليأس والتثبيط، لأن الملاحظ أن العالم كله صحا وتداعى لاتخاذ كافة الإجراءات التي يمكن من خلالها تخفيف حدة الأزمة ومن ثم الوصول به تدريجياً إلى حيث العودة إلى الدورة الاقتصادية الاعتيادية.

نعلم يقيناً أن هناك من يتمنى زوال أميركا من الخريطة وليس إسرائيل فقط إلا أن دورة الحياة الطبيعية وسنن السياسة لا تمضي وفق هكذا أمانٍ لأن نفوس البعض ملأى بأطنان من الكراهية والغيظ والحقد على ممارسات أميركية لم تعجب هذا أو ذاك.

إن العالم اليوم يستطيع أن ينقذ نفسه وأميركا معه إذا ما قام باتخاذ الحلول الحكيمة والرشيدة، وهذا ما نتلمسه مذ أن كشرت الأزمة عن أنيابها وفي كل الأزمات الصغيرة منها والضخمة هناك متضررون على كافة المستويات، ولكن العيب أن يبقى البعض متفرجاً وشامتا إلى أبعد الحدود بحيث يلغي أي نبرة إنسانية من حساباته أو مجرد التفكير بأن الحل بدأ يأخذ مجراه ولو كان بمشرط الجراح.

ولقد حدث لغط كبير في ثنايا هذه الأزمة المالية العالمية عندما اعتقد البعض بأن النظام الرأسمالي في طريقه إلى التحول نحو الاشتراكية، وذلك لمجرد أن الدول والحكومات تدخلت أو أخذت بمبدأ التأميم الجزئي في القطاع المصرفي والمالي، مع أنه إجراء طارئ لضرورة الظرف الصعب ولم يتحول النظام الرأسمالي برمته إلى الضفة الأخرى.

وفي كثير من الأحيان تستطيع الدول القادرة على تلافي الأزمات الحادة -سواء فيما يتعلق بالأزمة المالية أو غيرها مما يحمله رحم الأيام- من العودة إلى الساحة العالمية أكثر قوة وثقة بالنفس من السابق.

وليس أدل على ذلك من الإجراءات الطارئة التي دفعت بكل الدول الرأسمالية منها والاشتراكية للدفع نحو الصعود من جديد، وهو ما كان واضحاً بعد ضخ آلاف المليارات من الدولارات إلى القطاع المالي ولم يمض يوم واحد إلا ومؤشرات بعض الأسهم العالمية المعروفة قد قفزت إلى حاجز 14 ٪بعد أن عانت من الانتكاسة في بعض الدول بنسبة قاربت 15٪.

إن آفة البعض التسرع في إصدار الأحكام المستعجلة وقت الأزمات وهو ما لا يدع للمعنى مجالاً في التعبير عن ذكر الحقائق التي يمكن من خلالها وضع النقاط على حروف أي أزمة بدل مسحها لتجهيل قراءة الأحداث المستقبلية من بينها. فالتريث جزء مهم لتلافي مبالغات الأزمات المالية وغيرها وإلا كان التفخيم غير المبرر هو سيد الموقف كما وقع فيه بعض المحللين للأزمة الراهنة.

عن/ صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

"هيرمس": اقتصادات دول مجلس التعاون قادرة على امتصاص آثار الأزمة

أبوظبي/وكالات:

أكد تقرير صادر عن المجموعة المالية هيرمس أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ستكون قادرة على مواجهة الاضطرابات الناتجة عن تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتوقع التقرير أن يستمر ارتفاع أسعار النفط في مقابل تراجع الأسواق المالية العالمية.

وأشار التقرير إلى أن عام 2008 هو الأسوأ اقتصادياً على دول المجلس رغم ارتفاع عوائد النفط خلال النصف الأول من العام إلا أن انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني يشير إلى تراجع كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الأخير.

وتوقعت هيرمس ارتفاع معدلات نمو الائتمان والمعروض النقدي في النصف الثاني من العام الحالي بسبب ارتفاع معدلات الفائدة المتتالية التي قامت بها الحكومات، واستبعد التقرير حدوث آثار سلبية نتيجة لفرض بعض القيود على السيولة خاصة بعد تدخل البنوك المركزية في دول المجلس للاحتفاظ بالسيولة في الأجهزة المصرفية.

وحذر التقرير من تراجع أسعار النفط على مستوى 65 دولاراً للبرميل في ظل التراجع وعدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية مما سيؤثر بشكل كبير على معدل الدخل الحكومي في دول المجلس بصفة عامة، وأوضح التقرير أن هناك توجها نحو تجنب الخوض في المخاطر.

وهو ما يعد رد فعل للأزمة العالمية التي وقعت في منتصف الشهر الماضي بهبوط أسواق الأوراق المالية بشدة والاتجاه نحو الاستثمار في المعادن والين الياباني واليوان الصيني، وهي مجالات الاستثمار الآمنة حاليا بعد انخفاض سعر الدولار وتركز الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى توجيه بعض الاستثمارات إلى السندات مما أدى إلى ارتفاع كبير في سوق السندات وارتفاع تكلفة الاقتراض بدرجة كبيرة.

كما توقع التقرير أن تتضح ملامح الضعف الاقتصادي في الربعين الثالث والأخير من العام الحالي، وبعد إعلان رئيس صندوق النقد الدولي عن وجود بعض التوقعات بتباطؤ الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 0.5 - 2 ٪علاوة على ظهور تقارير تابعة لبنوك الاستثمار تحذر من ضعف المؤشرات الاقتصادية في أوروبا وآسيا .

وهو ما أثر إيجابيا على تصحيح أسعار بعض السلع الأساسية منذ شهر يوليو الماضي بسبب مخاوف بعض المستثمرين الذين تحولوا إلى الاستثمار في السلع الأساسية تحوطا من ضعف الدولار واتجاههم لبيعها فانخفض سعر النفط الذي بلغ 147 دولاراً للبرميل خلال شهر يوليو ليتراجع إلى أقل من 100 دولار للبرميل قبل الأزمة الأخيرة على الرغم من إعلان منظمة الأوبك عن تخفيض الإنتاج بواقع 520 ألف برميل يوميا فقط.

وأشار التقرير إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لن تكون بمعزل عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تكون في وضع يوفر لها بعض الحماية لأن أسعار النفط ستبقى مرتفعة وستكون السبب الرئيسي لتوفير الحماية لدول المجلس.

وتوقعت هيرمس أن ترتفع أسعار النفط في نهاية العام الحالي للتراوح بين 114 - 115 دولاراً للبرميل وفقا لتوقعات الإدارة الأميركية لمعلومات الطاقة حول انخفاض الإنتاج في مطلع العام المقبل بنسبة 4. 0 ٪بينما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة تراجعا بنسبة 19 ٪لينخفض الطلب إلى أقل مستوياته منذ عام 1998.

ولفت التقرير إلى أنه على الرغم من الهبوط في أسعار النفط خلال الثاني من عام 2008، فإنه سيكون الأفضل على الإطلاق نظراً لارتفاع سعر البترول مقارنة بالعام الماضي الذي لم يتجاوز سعر البرميل فيه 73 دولاراً وهو ما يفوق التوقعات التي حددت سعر البرميل عند 78 دولاراً خلال العام الحالي.

واستبعدت هيرمس تراجع معدلات إنتاج البترول لدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من قرار منظمة الأوبك الشهر الماضي بينما توقعت أن تخفض منظمة الأوبك معدلات الإنتاج العام المقبل أيضا نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الأمر الذي سيؤثر سلباً على صافي صادرات النفط لدول التعاون الخليجي.

الكويت تدعو الى دعم الدول الإفريقية لتحقيق أهدافها التنموية

الكويت/وكالات:

دعت الكويت إلى تكثيف الدعم المقدم إلى البلدان الإفريقية لمساعدتها على تحقيق أهدافها الإنمائية مشيدة بالجهود الأفريقية المبذولة لتحقيق التقدم وتطبيق الحكم الرشيد وبسط سيادة القانون ومكافحة الفساد.

جاءت هذه الدعوة في كلمة لوفد دولة الكويت ألقاها المستشار جاسم الناجم أمام الجمعية العامة في دورتها الـ63 خلال مناقشة محور (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا..التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي) أعرب فيها عن تأييد الكويت للإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الذي عقده قادة ورؤساء الدول والحكومات الشهر الماضي في نيويورك لمناقشة احتياجات أفريقيا الإنمائية وكيفية التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول العام 2015.

وقال إن دولة الكويت تؤيد ما جاء في الاعلان السياسي الذي صدر عن هذا الاجتماع وخاصة تجديد قادة ورؤساء الدول التزامهم بتعزيز توفير الدعم لاغراض تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا وتأكيدهم أهمية تسريع النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع وادراكهم ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا من أجل وضعها على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الألفية الانمائية في الموعد المحدد.

وفي ما يتعلق بالتصدي لمخاطر ارتفاع الاسعار واضطراب اسواق المال في افريقيا قال الناجم ان دولة الكويت لم تدخر جهدا في مواصلة تقديم المساعدات التنموية الى الدول النامية ودول القارة الأفريقية بشكل خاص عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

وأوضح ان هذا النهج ثابت في سياسة دولة الكويت الخارجية انطلاقا من قناعاتها بأن النهوض باقتصادات تلك الدول ومساعدتها على تحقيق أهدافها الانمائية سيعودان بالمنفعة على الجميع ويزيدان من متانة النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

وقال ان المساعدات الكويتية تقدم عموما عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ومن خلال منح وقروض وأنشطة منها انشاء صندوق الحياة الكريمة برأسمال قدره 100 مليون دولار لتطوير وتحسين الانتاج الزراعي والتبرع بمبلغ 150 مليون دولار للصندوق الذي أنشئ في قمة منظمة (اوبك) الأخيرة التي عقدت في الرياض والمخصص للقيام بأبحاث ودراسات في مجالات الطاقة والبيئة وتغير المناخ.

مشيراً الى ان الكويت كانت سباقة في السعي الدولي الى التخفيف من ديون البلدان الافريقية وقد دعت الى ذلك في البيان الذي ألقاه أمير دولة الكويت الراحل أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الـ 43 في العام 1988 وطالب فيه المجتمع الدولي والدول المانحة تحديدا بالعمل على تخفيف الديون, حيث تمت اعادة جدولة تلك الديون على فترة 40 عاما وبشروط ميسرة.

وأشاد أيضا بالجهود التي تبذلها الدول الأفريقية للقيام بنفسها بالدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار واجتذاب ما تحتاجه من دعم اقتصادي وفني.

ودعا الناجم في ختام كلمته المجتمع الدولي الى اتخاذ خطوات جديدة في طريق الوفاء بتعهداته لكي تستمر الدول الأفريقية في تنفيذ مشاريع وبرامج الشراكة الجديدة.

الكويت

قطر تؤكد شراكتها في معالجة أزمة الغذاء العالمية

الدوحة/قنا:

تولي دولة قطر تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى القطاع الزراعي إهتماما كبيرا باعتباره أهم الروافد التي يعتمد عليها الأمن الغذائي الداخلي فى وقت تعمل فيه الدولة على تهيئة الظروف المناسبة للإنتاج الزراعي من خلال تبني مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف لزيادة الإنتاج النباتي والحيواني والمحافظة على الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لمحددات الإنتاج ومن أهمها الأراضي الزراعية والمياه الى جانب تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وتبني إستراتيجية الإستثمار الزراعي خارج البلاد للاستفادة من الموارد الزراعية المتاحة في بعض بلدان العالم بما يساهم في توفير الغذاء.

جاء ذلك فى بيان لوزارة البيئة بمناسبة يوم الاغذية العالمي الذي يحتفل به بالسادس عشر من شهر اكتوبر من كل عام وهو اليوم الذي انشئت فيه منظمة الاغذية والزراعة "الفاو" عام 1945.

وقال البيان أن شعار احتفال هذا العام وهو "الأمن الغذائي العالمي تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية" يؤكد اهتمام المجتمع الدولي بقضية الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهه ومحاولة رفع مستوى الوعي وتوسعة نطاقه بغرض احتواء الآثار السالبة على الزراعة الناتجة عن أنماط المناخ المتغيرة والاتجاه نحو إنتاج الوقود الحيوي على حساب الأغذية في وقت تشغل قضية تغير المناخ والطاقة الحيوية دول العالم بلا استثناء في ظل توجه بعض الدول المنتجة الرئيسية لبعض المحاصيل الزراعية إلى إنتاج الوقود الحيوي من هذه المحاصيل مما أدى إلى النقص في إمدادات المحاصيل الغذائية وهو ما ينعكس سلبا بدوره على حياة الناس ويهدد بصفة خاصة أهداف إزالة الفقر والجوع في العالم لاسيما في الدول الفقيرة.

وبحسب البيان فإن وزارة البيئة تعمل جاهدة على تنمية القطاع الزراعي بالرغم من الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها دولة قطر، فتم تخصيص المزيد من الإستثمارات في البنية الأساسية في مجال البحوث الزراعية ومكافحة الآفات والمحاجر الزراعية والبيطرية وترشيد إستخدامات المياه من خلال إدخال نظم الري الحديثة في المزارع ومشروعات تنمية وتطوير المراعي الطبيعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل البذور المحسنة العالية الإنتاجية والأسمدة والمبيدات وغيرها من الخدمات بأسعار مدعومة وتقديم الحوافز المناسبة للمزارع المنتجة والمسوقة والإهتمام بالثروة الحيوانية وصحة الحيوان وتوفير التمويل الميسر من خلال تخصيص قروض للمزارعين وإقامة البيوت المحمية بالإضافة إلى المكرمة الأميرية بدعم مزارعي النخيل من خلال شراء محصول التمور بأسعار مجزية كل ذلك كان له الأثر الكبير في إحداث طفرة في الإنتاج الزراعي وتحقيق نسب معقولة من الإكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية والأسماك والتمور.

ونوهت وزارة البيئة في بيانها بأن دولة قطر ووفقاً لتوجيهات صاحب السمو الامير المفدى ظلت تساهم بفاعلية في جهود التنمية العالمية وحالات الطوارىء وتستجيب على الدوام لنداءات ومبادرات المنظمات والدول بتقديم المساعدات الإنسانية والغوثية وإنشاء المشروعات في المناطق التي تعاني مشاكل الجوع ونقص الأغذية لقناعتها بضرورة التعامل مع مشكلة الأمن الغذائي في نطاقها الإنساني الأشمل والتضامن مع الدول النامية والأقل نمواً وتوفير المساعدة الغذائية اللازمة لمحتاجيها في مختلف مواقعهم.

ورجحت الوزارة أن يشكل تغير المناخ والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي تهديداً كبيراً للإنتاج الزراعي وسبل معيشة الملايين من قطاع صغار المزارعين والفئات الفقيرة ، فتغير المناخ سوف يطرح تهديدات جديدة للأراضي الصالحة للزراعة والثروة الحيوانية وموارد الأسماك نتيجة موجات الجفاف والتصحر ونقص الإمدادات المائية والتلوث البحري وما يفرزه ذلك من آثار إقتصادية وإجتماعية.

ونبهت الى أن إنتاج الوقود الحيوي ينطوي على آثار سلبية على الأمن الغذائي والبيئة فهو يتنافس مع إستخدام الأراضي لأغراض إنتاج الأغذية ويعمل على إستنزاف الموارد المائية وينعكس ذلك على نقص المتاح من الغذاء وإرتفاع أسعاره كما يعمل على تحويل الغابات إلى مزارع لإنتاج المواد الخام للوقود الحيوي الأمر الذي يهدد التنوع البيولوجي.

نوفمبر القادم..دبي تستضيف معرضاً للأغذية الطبيعية والعضوية

يقام في مركز دبي التجاري العالمي خلال الفترة من 16 حتى 18 نوفمبر القادم معرض مينوب 2008 المتخصص في الأغذية الطبيعية والعضوية وتنظمه شركة جلوبال لينك برعاية وزارة الصحة و وزارة البيئة و المياه الإماراتيتين.

ويشارك في المعرض أكثر من 175 شركة تمثل أكثر من 35 دولة من أنحاء العالم على خلفية الولع المتزايد بالمنتجات الغذائية العضوية والطبيعية.

وقال المهندس نديم الفقهاء مدير عام شركة جلوبال لينك إن المعرض أصبح الآن قادراً علي تحقيق إهتمام ملحوظ خاصة مع التوسع في السوق الإقليمية للمنتجات العضوية والطبيعية بمعدل نمو متسارع.

وأوضح إن الشرق الأوسط يعد حالياً من الأسواق الأسرع نمواً لمنتجات الأغذية الطبيعية والعضوية مع إرتفاع الطلب العالمي إلى ما يربو على 220 مليار دولار.

وأشار إلى أنه مع التزايد الكبير في عمليات الإنتاج و المبيعات للمنتجات الطبيعية و العضوية في السعودية والإمارات وسلطنة عمان يوجد هناك حالياً 3000 منفذ بيع تتوافر فيها هذه المنتجات الطبيعية و البديلة عبر المنطقة وتتضمن الصيدليات و شبكات الرعاية الصحية المرتبطة بها ..كما أن حكومة دولة الإمارات تعمل علي تشجيع تطبيق الزراعة العضوية لإعتبارات بيئية بالإضافة إلي البدء في إنتاج البدائل العلاجية و الطبية.

الجدير بالذكر أن معرض مينوب 2008 يعد الأكبر هذا العام مع الإهتمام العربي بالمؤتمرات والمعارض التي تختص بالمنتجات الطبيعية.

ويحظى المعرض بدعم من قبل الإتحاد الدولي للأنشطة الزراعية والعضوية ومنظمة تحسين الصحة الكورية.

وسيقدم المعرض مجموعة متنوعة من المنتجات تشمل الأعشاب والتوابل والأغذية والمشروبات ومنتجات الحبوب والإضافات الغذائية ومنتجات الرعاية الصحية و منتجات التجميل الطبيعية ومنتجات علاج الجروح والتشققات والوصفات الطبية.. إضافة إلى الطب التقليدي ومنتجات التدليك والإسترخاء ومنتجات للحيوانات الأليفة و الملابس.

سلطنة عمان تشارك دول العالم في الاحتفال بيوم الأغذية العالمي

مسقط/وكالات:

شاركت السلطنة دول العالم الاحتفال بيوم الأغذية العالمي تحت شعار " الأمن الغذائي العالمي.. تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية" وهو موضوع يوم الأغذية العالمي لهذا العام الذي يحتفل به في مختلف أنحاء المعمورة بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والستين لإنشاء منظمة الأغذية والزراعة في 16 أكتوبر عام 1945م ، حيث يعتبر اختيار موضوع يوم الأغذية العالمي وحملة تليفود لعام 2008م هذا الشعار لفتة مهمة في تسليط الضوء على محنة 923 مليوناً من الناس يعانون من نقص التغذية في العالم ومعظم هؤلاء يعيشون في مناطق ريفية يشكل القطاع الزراعي فيها المصدر الرئيسي للدخل لديهم كما أن الاحترار العالمي وتزايد الطلب على الوقود الحيوي يهدد بإحداث زيادات جديدة في عدد الجياع خلال العقود المقبلة .

هذا وقد حظي قطاع الزراعة بقدر كبير من اهتمام الدولة لأهمية هذا القطاع ودوره البارز في توفير الغذاء لأبناء هذا البلد ولا يزال قطاع الزراعة يشكل ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية لما يتمتع به من موارد متجددة خاصة في ظل إدارة واعية وعلمية لهذه الموارد فلا يزال هذا القطاع يقدم مساهمة كبيرة في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص العمل والعيش لقطاع هام من السكان الريفيين وغيرهم من السكان العاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بهذا القطاع فضلا عما يساهم به في توفير المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات وما يحققه من عوائد تصديرية تدعم الموارد من العملات الأجنبية التي تقرر مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة وتمثل الزراعة بالنسبة للعمانيين الحياة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة ، وذلك لأنها لم تتأثر أو تختف باكتشاف النفط أو التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق على ارض السلطنة ولكنها تطورت مع بعضها لتسهم بنصيب متزايد في توفير الغذاء للجميع وقد تبنت وزارة الزراعة العديد من الخطط المختلفة شاملة السياسات والبرامج الزراعية التي تهدف إلى التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، ولذلك حددت وزارة الزراعة الأهداف الرئيسية والسياسات لكل قطاع وهذا لتحقيق المزيد من التنمية المستدامة في قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وسعيا إلى تطوير وتحديث أنظمة الإنتاج لتحقيق أعلى جودة للمنتجات الزراعية وزيادة العائد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بما يتفق مع أسس استدامة الموارد الزراعية وخلق فرص عمل للمواطنين وتنويع مصادر الدخل القومي .

الإمارات تفوز بعضوية مجلس منظمة التقييس الدولية

أبوظبي/وكالات:

فازت دولة الإمارات العربية المتحدة متمثلة بهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات»، بعضوية مجلس منظمة التقييس الدولية (الايزو) لعامين مقبلين بعد جلسة انتخابية عقدت ضمن فعاليات الجمعية العمومية ال31 لمنظمة التقييس الدولية ISO.

وكانت الإمارات قد حصدت غالبية الأصوات الناخبة بنسبة 72 صوتاً من أصل 97 دولة مخولة بالتصويت من أعضاء الجمعية، حيث كانت الأولى في عدد الأصوات لتصبح من أعضاء مجلس المنظمة الدولية لسنتين قادمتين.

وقال الدكتور راشد أحمد بن فهد، وزير البيئة والمياه الإماراتي، نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات» تعليقاً على هذا الفوز إن انتخاب الإمارات يشكل إضافة جديدة إلى انجازات الدولة في تعزيز تواجدها في محافل المنظمات الدولية ومنها منظمة الأيزو، بما يساهم في رفع مكانتها عالياً كلاعب فعال على المستوى الدولي.

متفرقات

طيران الخليج توظف 100 بحريني في مركز الاتصالات العالمي التابع لها

المنامه وكالات:

قالت طيران الخليج إنها وظفت دفعة جديدة تتضمن ما يزيد على مئة من المواطنين البحرينيين في مركز الاتصالات العالمي التابع للشركة، بعد أن أنهوا برنامجاً تدريبياً مكثفاً لرعاية العملاء، وفق برنامج التطوير المهني الذي يتم تمويله من قبل هيئة صندوق العمل «تمكين» ويدار من قبل مؤسسة «بي دو أو جواد حبيب» للاستشارات. وفي احتفال أقيم في المقر الرئيسي لطيران الخليج، هنأ الرئيس التنفيذي لطيران الخليج بيورن ناف، أفراد الكادر وقدم لهم شهادات تقدير. وقال: «هدفنا الأسمى هو خلق بيئة عمل مناسبة وداعمة لكادرنا حتى يشعروا بالثقة... وإننا عند التزامنا بتقديم الفرصة لكادرنا بهدف تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم ومساعدتهم على تحقيق طموحاتهم الوظيفية والشخصية».

وحظي المواطنون البحرينيون الذين يعملون في مركز الاتصالات العالمي التابع لطيران الخليج ببرنامج تدريب خاص امتد لثلاثة أيام.

"اتصالات" الإماراتية تروج لخدماتها بعروض جذابة خلال جيتكس

تعتزم شركة "اتصالات" الإماراتية طرح الدفعة الثانية من عروضها الترويجية الجذابة خلال معرض "جيتكس"؛ وذلك في خطوة تتيح للعملاء بدولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق توفير أكبر في رسوم الخدمات، ومنها عروض خطوط الهاتف المتحرك وأجهزة واشتراكات "بلاك بيري"، وخدمة "الربط عبر بروتوكول الإنترنت"، وباقات خدمة "بزنس وان" غير المحدودة الخاصة بالشركات.

وستحصل الشركات التي تتقدم للاشتراك في باقة "بلاك بيري" المحلية غير المحدودة لقاء 185 درهمًا شهريًا، على إعفاء من رسوم الشهر الأول، كما سيتم توفير برمجيات "خادم بلاك بيري إنتربرايس" مجانًا للشركات المؤهلة لخدمة "بلاك بيري إنتربرايس".

وتقدم الشركة للعملاء الذي يشتركون بباقة " Bus-ness 24-7" تشتمل على إعفاء من رسوم الشهر الأول، ومن خلال هذه الباقة ستتمكن الشركات من تحقيق توفير يصل إلى 35 ٪ أو أكثر من تكاليف مكالماتها الدولية تبعًا لوجهة الاتصال.

وسيتلقى العملاء -الذين يشتركون في نفس الباقة- مجموعة من خدمات القيمة المضافة، مثل خدمة المؤتمرات الهاتفية، وخدمة انتظار المكالمات، وخدمة إشعار البريد الإلكتروني، وخدمة "توأم" للهاتف المتحرك التي تتيح استخدام بطاقتي "جي إس إم" بنفس الرقم.